العلماء من غير ان يخالفهم الباقون ، او المشهور عند ذوي النباهة والصيت من اهل العلم من غير ان يكون رأيًا مبتدعًا ، اعني مخالفًا لما يراه الجمهور .

والمقدمات التجريبية التي تصحح بالتجربة في الصنائع النظرية والعملية مشهورة[٦] ايضًا ، مثل ما في صناعة الطب ان السقمونيا تسهّل الصفراء وشحم الحنظل البلغم ، ومثل ما في صناعة النجوم ان للقمر خمس حركات وللشمس حركتين . وايضًا الشبيه بالمشهور مشهور ، وهذا ضربان : الشبيه بالمناسبة مثل انه اذا كان الحسّ بالمتضادات واحدًا فالعلم بالمتضادات يكون واحدًا ، فأن نسبة الحسّ الى المحسوس شبيهة بنسبة العلم الى المعلوم ؛ والضرب الثاني الشبيه[٧] في عرض من الاعراض مثل انه ان وجد الحدوث لاجزاء الحيوان والنبات والجماد فيوجد للاجرام السماوية لاجتماعها[٨] في معنى الجسمية . وايضًا فأن نقيض ضد المشهور مشهور ، فأنه اذا كان مشهورًا قولنا : ينبغي ان يحسن الى الاصدقاء ، وكان ضده ينبغي ان يحسن الى الاعداء ، كان نقيض هذا الضد مشهورًا وهو قولنا : لا ينبغي ان يحسن الى الاعداء . وايضًا ضد المشهور قد يكون مشهورًا اذا كان مضادًا له في المحمول والموضوع ، مثال ذلك انه اذا كان محمودًا الاحسان الى الاصدقاء ، فالاساءة الى الاعداء محمودة[٩] . وارسطو يوصي في هذا الموضع الاّ يستعمل الاّ مقرونًا بضدّه لأن ذلك يكون اشدّ ظهورًا . مثال ذلك انه اذا اردنا ان نضع ان الاساءة الى الاعداء واجبة ، فيجب ان نشدّ ذلك بأن نقول : لان الاحسان الى الاصدقاء واجب . وانما اوصى ها هنا بهذه الوصية لضعفه في الشهرة عن الاول ، اعني عن نقيض الضد . واشرف هذه الاصناف هي المشهورات عند الجميع ثم المشهورات عند الاكثر ، وما عدا[١٠] ذلك فانما عدّ في الشهورات لان الجميع او الاكثر يرى[١١] فيها انها ينبغي ان تقبل ، وذلك ان الجميع او[١٢] الاكثر يرى[١٣] ان اقاويل العلماء ينبغي ان تقبل ، وكذلك يرون ان المتشابهين حكمهما واحد . وكذلك ايضًا من المشهور ان الضدين لا يجتمعان في موضوع واحد ، فأن كان واجبًا ان يحسن الى الاصدقاء فلا ينبغي ان نسيء الى الاصدقاء . وكذلك الضد في الضد فأن من المشهور ان الشيء ان حكم به على امر ما فأن حكم ضده ضد حكمه .

فهذه هي اصناف المقدمات الجدلية .

— ١٠ —

[القول في المطلوب الجدلي والوضع الجدلي]

واما المطلوب الجدلي فهو ما لم يكن معلومًا صدقه بنفسه بحسب المشهور بل يلحقه شك ما في المشهور . واذا كان ذلك كذلك ، وكانت الشهادة هي السبب في وقوع التصديق في المقدمات المشهورة ، فيلزم ان يكون السبب في الشك الواقع فيها : اما تضاد الشهادة ، واما عدم الشهادة[١] فيها ، واما تضاد الاقيسة ، واما مضادة القياس لشهادة[٢] فيها ، وربما اجتمع اكثر من واحد من هذه الاسباب . وربما كان سبب ذلك عسر وجود القياس عليها من عظم غنائها وكثرة الشوق اليها ، مثل قولنا : هل العالم محدث ام لا ؟ والتي تتضاد فيها الشهادة هي اصناف ثلاثة : منها ما يضاد الفلاسفة فيه بعضهم بعضًا ، مثل وجود الجزء الذي لا يتجزأ[٣] ؛ ومنها ما يضاد الجمهور فيه بعضهم بعضًا مثل ما يرى بعضهم في[٤] ان الغنى[٥] آثر من الفقر ، ويرى بعضهم ان الفقر آثر من الغنى[٦] ؛ ومنها[٧] ما يضاد الفلاسفة فيه الجمهور ، مثل ما يرى الفلاسفة ان الفضيلة مع سوء العيش والخمول آثر من جودة العيش والكرامة مع فوات الفضيلة ، والجمهور يرون خلاف ذلك . ومن هذه ما يراه الرجل المشهور بالحكمة اذا كان مخالفًا لما يراه الجمهور ، مثل ما يراه افورطغورش[٨] من ان الاشياء في انفسها بحسب الاعتقادات الحاصلة فيها لمعتقد معتقد ، وهذا هو الذي يسميه ارسطو « الرأي المبتدع » ، ويسميه « الوضع » ايضًا بخصوص . وذلك ان الوضع اذا قيل بعموم قيل على جميع المطالب الجدلية ، واذا قيل بخصوص قيل على هذا .

واما ما تتضاد فيه الاقيسة فمثل قولنا : هل العالم قديم او محدث ؟ واما ما تضاد فيه الشهادة للقياس فهو القول الذي هو مخالف للمشهور ، والقائل له[٩] ليس بمشهور ولكن[١٠] له عليه قياس ما قوي ، مثل شكوك « يحيى » النحوي على المشائين في وجود القوة متقدمة بالزمان للفعل في حدوث الحركة . واما الرأي[١١] الذي ليس هو لانسان مشهور ولا عليه قياس فهو الذي يسمى « الشاذ » و « التحكم » و « التحوّص »[١٢] ، وليس احد يبلغ به الخرق[١٣] ان يجعله مطلوبًا يفحص عنه في هذه الصناعة ؛ واما ما يطلب لانه لم يفحص

104b

5-10

15-35